شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

من يترك القضاء لحاله؟

ليس واضحاً لماذا أحيلت تقارير كهذه إلى السراديب المظلمة لتُحفظ كـ"تقارير سرية" مع أن من اللازم إعلانها ونشر تفاصيلها الكاملة عبر وسائل الإعلام المختلفة، فالأمن هو القضية المتقدمة على أية قضية أخرى والشاغل الأكبر لكل عراقية وعراقي، بل إنها أحد الأسباب الرئيسة في عدم معافاة الحياة السياسية العليلة في البلاد.

ما أعنيه هو التقارير التي أفيد بأنها كشفت عن انخفاض كبير في ثلاثة عشر صنفاً من الأعمال الإرهابية والإجرامية بعد تنفيذ عدد من أحكام الإعدام في حق مدانين، بحسب ما جاء في تقرير لصحيفة "الصباح" أول من أمس.

التقارير السرية هذه أفادت، والعهدة عليها، بان "عمليات انفجار العبوات الناسفة انخفضت بنسبة ١٣ بالمئة والعجلات المفخخة إلى ٤٢ بالمئة وسقوط قنابل الهاون إلى ٢٠ بالمئة، فيما انخفضت حوادث إطلاق النار باتجاه القطعات إلى ٥٣ بالمئة".

وسجلت التقارير انخفاض عمليات القتل إلى ٦٧ بالمئة ومحاولات القتل إلى ١٥ بالمئة، بينما تضاعفت عمليات تحرير المخطوفين إلى ٥٠ بالمئة، وانخفضت حوادث انفجار العبوات الصوتية إلى ٣٧ بالمئة وعمليات السطو المسلح إلى ٦٠ بالمئة، فيما انخفضت تضحيات المدنيين (الشهداء) إلى ٢٨ بالمئة، والجرحى الى ٢٧ بالمئة، وتضحيات القوات المسلحة والأمنية (شهداء وجرحى) إلى ٣٧ بالمئة.

هذه المعلومات بالغة الأهمية لأنها تفتح كوة واسعة في نهاية النفق المظلم أمنياً وسياسياً الذي يبدو لبعضنا أن لا ضوء في نهايته.

وبالأهمية عينها، فان تسجيل تراجعات في العمليات الإرهابية بهذا المستوى اللافت بعد تنفيذ أحكام الإعدام في حق سفاحين يدعم المطالبات الواسعة التي لا تجد لها آذاناً صاغية لدى أجهزة الدولة والمراجع الحكومية العليا بتطبيق القانون ومساعدة السلطة القضائية في تنفيذ أداء مهماتها وضمان أن يأخذ القانون مجراه على الجميع من دون استثناء أو تمييز أياً كان الذي يطاله القانون.

ليس ثمة أدنى شك في أن تطبيق القانون يردع الخارجين عليه ومنتهكيه. وفي العالم المتقدم يرتبط انحسار أعمال الإرهاب والجرائم بالدرجة الأولى بالتطبيق الصارم والعادل للقانون.

نعم، لا بدّ أن تتقلص مساحة الإرهاب والإجرام في بلادنا بعد تنفيذ الأحكام القضائية في حق الإرهابيين والقتلة السفاحين. وبالتأكيد ستتراجع مستويات الكثير من الأعمال الإجرامية الأخرى إذا ما نال القائمون بها جزاءهم العادل من القضاء ولم تعمل جهة حكومية أو سياسية أو عشائرية على تمكينهم من الإفلات من العقاب الذي يستحقون كما هو جار الآن على قدم وساق.

جرائم الفساد المالي والإداري، من سرقات للمال العام ورشاوى وتزوير للوثائق والشهادات، التي لا تخلو منها أي دائرة من دوائر الدولة، وجرائم انتهاك الحقوق والحريات العامة والخاصة التي يكفلها الدستور، وسواها من التعديات والانتهاكات التي تمارسها جماعات وأفراد ومؤسسات حكومية، ستتراجع بنسبة ٢٠ بالمئة و٤٠ بالمئة و٨٠ بالمئة إذا ما تُرك القانون ليأخذ مجراه في حق الفاسدين والمفسدين والمنتهكين حتى لو كانوا في قمة هرم السلطة... لكن مَن يترك القضاء لحاله؟

مستشار حكومي لـ (المدى): وفد من الجامعة يناقش امتناع العراق عن تعليق عمل مراقبيه

العرب يساومون بغداد: القمّة مقابل تغيير الموقف من سوريا

مع اقتراب موعد القمة العربية في بغداد التي من المقرر ان تعقد نهاية شهر آذار المقبل، تزداد الضغوطات على الحكومة من اجل تغير موقفها مما يحصل في سوريا.

ومن المؤمل ان يصل الى العراق وفد عربي رفيع المستوى لبحث امكانية عقد القمة في اذار المقبل، لكن مصادر حكومية تؤكد ان بين الاجندة التي يحملها الوفد الموقف العراقي تجاه الازمة السورية

□ بغداد/ إياس حسام الساموك

ياتي ذلك في وقت نفى مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي الانباء التي تحدثت عن اعتراض بعض الدول العربية على عقد القمة العربية المقبلة في العاصمة بغداد .

غير ان (المدى) علمت من مصادر حكومية رفيعة المستوى، ان الدول العربية لن تقبل المجيء الى بغداد في اذار المقبل من دون تغير الموقف العراقي الذي يجب ان يكون متناغما مع توجهات الدول العربية بضد من الاجراءات التي يتخذها النظام السوري في مواجهة مناوئيه.

ومن المؤمل ان يصل وفد كبير من الجامعة العربية اليوم الاثنين بتكليف من الأمين العام للجامعة العربية إلى بغداد برئاسة نائب الأمين العام للجامعة السفير أحمد بن حلي تستمر أربعة أيام.

وقال السفير أحمد بن حلي – في تصريح له لعدد من وسائل الاعلام بمقر الجامعة العربية – ، إن الوفد يضم ممثلي مختلف الإدارات بالجامعة العربية للإعداد للقمة العربية المقرر أن تعقد ببغداد، ولوضع اللمسات النهائية للتحضيرات اللوجستية والفنية والإدارية لعقد القمة.

وأضاف إن الوفد سيلتقي مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ووزير الخارجية هوشيار زيباري وعددا من كبار مسؤولي وزارة الخارجية العراقية، وذلك للتباحث حول الإجراءات والترتيبات النهائية لاستضافة بغداد للقمة العربية المؤجلة منذ العام الماضي.

وتابع بن حلي قائلا، إن هذه الزيارة تؤكد إصرار الجامعة العربية والجانب العراقي على عقد القمة العربية في موعدها ببغداد، نظرا للظروف التي تمر بها المنطقة العربية خاصة بعد ثورات الربيع العربي التي تقتضي انعقاد القمة العربية في موعدها من دون تأجيل.

وتأتي هذه الزيارة استكمالا لزيارة الأمين العام للجامعة العربية الدكتور نبيل العربي إلى العراق في وقت سابق، والتي جاءت في إطار جولة له بعدد من دول الخليج العربي شملت البحرين وسلطنة عمان والكويت والعراق، وقد أجرى العربي آنذاك مباحثات مع المسؤولين العراقيين تعلقت بالترتيبات الخاصة بالقمة العربية وإصرار الجامعة على عقدها ببغداد وفي موعدها المحدد.

واستبقت الحكومة العراقية الزيارة ببيان تلقت (المدى) نسخة منه جاء فيه ان "ما تناقلته بعض وسائل الاعلام خبر مفاده ان بعض الدول العربية تعترض على عقد القمة العربية في بغداد وقد نسبت هذا النبأ الى مصدر في مكتب رئيس الوزراء هو لا صحة له".

وأضاف "اننا في الوقت الذي ننفي مثل هذا النبأ جملة وتفصيلا، نؤكد العكس حيث رحبت جميع الدول العربية بما يشبه الإجماع بعقد القمة في بغداد وأكدت استعدادها للحضور على أعلى المستويات"، مشيرا الى انه "بهذه المناسبة ندعو وسائل الاعلام الى التدقيق في مصادرها كي لا تفقد مصداقيتها نتيجة اعتمادها على مصادر وهمية تنتحل الانتساب لهذه الجهة او تلك".

وكانت بعض وسائل الاعلام قد تناقلت انباء عن مصادر في مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي باعتراض بعض الدول العربية على عقد القمة العربية المقرر انعقادها في العاصمة العراقية بغداد في شهر آذار المقبل ٢٠١٢.

وشعرت الجامعة العربية بالأسى حيال امتناع العراق لقرار تعليق المراقبين في سوريا على خلفية القرار الذي ارجعته لعدم التزام النظام السوري بما تم الاتفاق عليه.

وبحسب مسؤول بالجامعة العربية فانه من المتوقع أن يجتمع وزراء الخارجية العرب في أوائل شباط المقبل لبحث امكانية سحب بعثة المراقبين من سوريا.

وقال المستشار في الحكومة عادل برواري "ان موقفنا اعترضت عليه الجامعة العربية وبالتالي سيضعه الوفد الذي سيصل الى العراق ضمن اجنداته للوصل الى رؤية مشتركة"، مبينا في تصريح لـ(المدى) امس "انه بالدرجة الثانية ستكون مناقشة الاستعدادات الأخيرة للقمة العربية"، متوقعا "انهم سيغطون باتجاه تغير موقف العراق تجاه الازمة السورية باعتباره حجر زاوية في هذا الملف وله تأثير كبير على المنطقة لاسيما دمشق، وان العرب يعاينون موقفا موحدا مع الحكومة العراقية".

يذكر ان بغداد اكدت وفي اخر موقف رسمي لها أنها ترفض مبدأ التدخل الخارجي والذي تلوح به بعض الانظمة العربية تجاه الوضع السوري، مشددة على انها تدعم الاصلاحات السياسية التي يقوم بها الرئيس السوري بشار الاسد

ومنذ بدء مهمة بعثة المراقبين العرب في ٢٦ كانون الأول الماضي، قتل مئات الأشخاص، بحسب المعارضة والأمم المتحدة والأخيرة تقول إن ٥ آلاف شخص على الأقل قتلوا في سوريا منذ بدء الاحتجاجات المطالبة برحيل الأسد في آذار مارس الماضي.

الجامعة العربية .. (أرشيف)

واشنطن: العراقيون لا يعيرون اهتماما لمشاريعنا

□ بغداد/ المدى

نقلت صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية عن المفتش الأميركي الخاص بالعراق ستيورات بوين قوله ان السفارة الأميركية في بغداد سلمت المسؤولين العراقيين تقريرا ماليا مجتزأ لمشاريع تنموية تمولها الولايات المتحدة في العراق، ما يجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للعراقيين لإدارتها والاستفادة منها.

ستيورات بوين

وبحسب بوين في تصريحاته للصحيفة الأميركية، فانه "بعد مرور ثماني أعوام، فأننا ما زلنا لا نملك رواية كاملة حول ما قدمناه للعراقيين... أنهم بحاجة الى أن يعرفوا ما بين أيديهم الآن، واين هي الثغرات".

التقرير الذي نشرته وكالة كردستان للأنباء، ذكر ان المفتش الأميركي اعتبر أن القائمة غير المكتملة للمشاريع الأميركية وتمويلها، تعكس سوء الإدارة من في حفظ الملفات من جانب مختلف الوكالات الأميركية التي مولت مشاريع في العراق. وأوضح بوين انه "لم تكن هناك وحدة في القيادة، ولا وحدة في الجهود".

وبحسب القائمة، فإنها تضم ٥٢٨٩ مشروعا بلغت كلفتها حوالي ١٥ مليار دولار حتى تاريخ ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١١، طبقا لتقرير التدقيق المالي. أما في الواقع، فقد قال بوين إن هناك عشرات آلاف المشاريع التي بلغت كلفتها التقديرية حوالي ٤٠ مليار دولار.

وأشارت الصحيفة إلى أن من بين هذه المشاريع التي مولها الأميركيون، طرقات ومدارس ومراكز للشرطة.

وقال بوين إن مسؤولي وزارة الخارجية الأميركية اكتفوا بتسجيل المشاريع الضخمة، والتي كانت نفقاتها لا تقل عن ٢٥٠ ألف دولار، وان تمويلها كان مقدما من إحدى الجهات الأميركية الأربعة الرئيسية التي تقدم الأموال.

وكتب المفتش الأميركي في تقريره انه "ليس واضحا لم تكن المشاريع التي تقل عن ٢٥٠ ألف دولار، مثار اهتمام" للحكومة العراقية.

ويشير التقرير إلى أن العديد من المشاريع الأميركية نفذت منذ سنوات وبشكل سريع من جانب الجنود والمسؤولين الأميركيين كجزء من الجهود لكسب العراقيين. وفي رد على تقرير بوين، قالت "واشنطن بوست" إن مسؤولي السفارة الأميركية في بغداد قالوا إنهم توصلوا عبر المفاوضات إلى اتفاقية مع العراق من اجل أن تركز الحكومة مواردها القليلة على المشاريع ذات التكلفة الكبيرة. كما أشار مسؤولو السفارة إلى أن الوكالات الأميركية لديها سجلات سابقة بالمشاريع وان انتقادات المدققين الماليين، فشلوا في الإقرار بان العراق صار يتمتع بسيطرة اكبر على المشاريع.

ونقلت الصحيفة عن الدبلوماسي الاميركي في السفارة بيتر وود قوله إن الولايات المتحدة "لم تعد تنفذ مشاريع اعادة اعمار لصالح حكومة العراق، وإنما مع حكومة العراق".

الحكيم: "جهات نفعية" تحاول استغلال التغيير في الدول العربية

□ بغداد/ المدى

حذر زعيم المجلس الأعلى الإسلامي، أمس الأحد، من استغلال "جهات نفعية" ما يحصل من تغيير في بعض الدول العربية، داعيا إلى عدم الانغلاق على الأفكار الضيقة، مؤكدا أن الظلم والقمع والتفرد بالسلطة كانت من الدوافع إلى تلك التغييرات.

وقال الحكيم في كلمة له أمس، إن "الانتقال من شارع الثورة إلى مشروع بناء الدولة ومؤسساتها، يتطلب امتلاك رؤية سياسية ثاقبة وتحليل صحيح في معالجة التطورات وعدم الانجرار وراء مشاريع دخيلة وتفويت الفرصة عليها"، داعيا إلى "الحيطة والحذر للمحافظة على هذه الصحوة الشبابية والوقوف بوجه محاولات استغلالها من جهات نفعية".

وحذر زعيم المجلس الأعلى من "الوقوع في الانغلاق والانطواء على الأفكار والمناهج الضيقة والمظلميات المحدودة الفئوية والمناطقية والمذهبية"، مؤكدا أن "تبني خطاب العفو والحكمة والوسطية، الشرط الأساس لإنجاح مشروع الصحوة لتكون إسلامية الهوى إنسانية الإطار".

ودعا الحكيم إلى "تثبيت حقوق الشباب في الدساتير المزمع صياغتها في البلدان الثائرة"، مؤكدا ضرورة "تشكيل منظمات مدنية تدافع عن الحقوق المشروعة للشباب والتواصل المستمر بينهم في البلدان المختلفة وتبادل الخبرات والتجارب الكبيرة".

وأضاف الحكيم أن "الظلم والاستبداد والقمع والاضطهاد وغياب الحريات وتجاهل الحقوق وتغييب العقول والطاقات الشبابية واحتكار الثروات والاستفراد وغياب العدالة الاجتماعية والفراغ القيمي والأخلاقي والابتعاد عن الهوية الإسلامية عوامل أدت إلى تراكم الغضب والسخط ليتفجر ويصنع هذا التحول التاريخي العظيم".

وأبدى الحكيم "استعداد العراق لتقديم تجربته الجديدة التي حملت الكثير من التحديات والمخاطر إلى جانب الكثير من الانجازات والمفاخر"، مؤكدا أن "العراق أصبح حافلا في تجربته وبأدواره الشبابية المميزة التي تمثل أساسا في انطلاق العراق الديمقراطي الجديد".

وكان زعيم المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم توجه، أمس الأول السبت (٢٨ كانون الثاني الحالي) إلى العاصمة الإيرانية طهران لحضور مؤتمر الصحوات الإسلامية، عقب زيارة مماثلة قام بها الحكيم إلى تركيا بهدف تعزيز العلاقات الثنائية.

وشهد نهاية العامين الماضيين ٢٠١٠ و٢٠١١ ثورات عربية عارمة أطاحت بالعديد من الحكام العرب، بدءا من اندلاع ثورة الياسمين في تونس في كانون الأول ٢٠١٠ التي أجبرت رئيسها زين العابدين بن علي على التنازل عن الحكم، وثورة ٢٥ شباط ٢٠١١ في مصر التي أطاحت بالرئيس المصري حسني مبارك الذي يخضع هذه الأيام للمحاكمة، فيما استطاعت الثورة في ليبيا بمساعدة حلف الناتو من إسقاط حكم العقيد معمر القذافي وقتله من قبل الثوار، فيما يخوض اليمن حركة احتجاجات شعبية واسعة ضد سلطة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، والتي أسفرت حتى الآن عن مغادرة صالح البلاد متوجها إلى الولايات المتحدة.

قراءة ثانية للعفو نهاية الأسبوع.. والعراقية تطلب إطلاق المعتقلين

□ بغداد/ المدى

رجحت القائمة العراقية أن يتم عرض قانون العفو العام على مجلس النواب خلال الأسبوع الجاري، مشددة على استكمال اللجنة القانونية كامل الإجراءات التي تتعلق به.

وكان مجلس النواب قد انهى القراءة الاولى والثانية لقانون العفو العام وسط اعتراضات من بعض النواب عليه معتبرين هذا القانون سيشمل العناصر الإرهابية مما جعل اللجنة القانونية تجري عليه بعض التعديلات.

وقالت النائبة عن العراقية ناهدة الدايني في تصريحات صحفية أمس "من المرجح أن تدرج هيئة رئاسة مجلس النواب قانون العفو العام على جدول أعمال المجلس خلال الأسبوع الجاري بعد ان أكملت اللجنة القانونية وضع اللمسات الأخيرة على هذا القانون".

وأضافت "نحن نأمل أن يكون قانون العفو العام مختلفا عن قانون العفو لعام ٢٠٠٨ الذي لم يكن تفصيليا بصورة كافية"، معربة عن أملها في أن يشمل القانون الجديد أكبر عدد من المعتقلين والسجناء من الذين لم يتورطوا بجرائم الإرهاب والقتل".

وتابعت أن "السجون مليئة بالكثير ممن لم يرتكبوا جرائم بحق الشعب العراقي لذا فعلى أعضاء مجلس النواب العمل على رفع الحيف عن هؤلاء السجناء والمعتقلين".

الى ذلك، طالبت النائبة عتاب الدوري عن ائتلاف العراقية الحكومة الإسراع بإطلاق سراح المعتقلين والسجناء الابرياء الذين لم تثبت إدانتهم بالأعمال الإرهابية أو غيرها من التهم.

وقالت الدوري في بيان لها أمس إن هناك أناسا لم تلطخ أيديهم بدماء الشعب وما زالوا في المعتقلات والسجون، مشيرة إلى أن إطلاق سراح الأبرياء يمثل بادرة حسن نية من قبل الحكومة تجاه أبناء الشعب وخطوة ايجابية نحو تحقيق المصالحة الوطنية، مشددة في الوقت نفسه محاسبة من تلطخت أيديهم فعلا بدماء العراقيين وإنزال أقصى العقوبات بحقهم.

وأكدت الدوري ضرورة إدراج قانون العفو العام على جدول أعمال مجلس النواب للأسبوع المقبل وان يتم التصويت عليه بالإجماع.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون